وزارة التخطيط
دائرة التنمية البشرية
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

# العمالة الاجنبية في العراق: الاثار والتحديات واجراءات الوقائية

اعداد

علياء اسماعيل عبيد
رئيس ابحاث اقدم
مدير قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة
دائرة التنمية البشرية

د. منتهى زهير محسن
معاون رئيس ابحاث
قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

# المقدمة

- اصبحت العمالة الوافدة ظاهرة مصاحبة لحالة التطور التي يمر بها المجتمع العراقي ومحط اهتمام عدد من الجهات المعنية ومنها العامل العراقي على وجه التحديد بسبب الزيادة في اعداد العاملين الاجانب الوافدين الى العراق واستحواذهم على بعض من فرص العمل المتوفرة لا سيما بعد التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي بعد عام 2003 في البلد والذي شهد تغيير لنظام الحكم وتحول اقتصاده ذات التخطيط المركزي ( الشمولي) الى اقتصاد السوق (الحر) الذي سهل من عملية استقدام العمالة الاجنبية نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي الذي يعده جزءاً من المنظومة الدولية وتماشياً مع توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية الداعية الى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود دون اية عراقيل، الامر الذي ادى الى فتح مجال واسع للأيدي العاملة الوافدة للنهوض بمتطلبات التنمية وتغطية العجز في الموارد البشرية ، ونظراً للزيادة المطردة لوجود العمالة الوافدة الى العراق بشكل عام وانعكاساتها على الجوانب الامنية والاقتصادية والاجتماعية ، لذلك لابد من الاتجاه الى اتباع خطط وسياسات لتنظيم هذه الظاهرة والحد من مخاطرها.

## اهمية البحث: -

***تكمن أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على احدى الظواهر التي ظهرت وازدادت في المجتمع العراقي خاصة في سوق العمل العراقي وهي ظاهرة تزايد العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق والتي تنتج عنها اثار مختلفة منها تزايد معدلات البطالة بين الشباب والعمالة الوطنية فضلاً عن التداعيات الامنية والاجتماعية وغيرها وكذلك التوصيات والمقترحات التي قدمها البحث للحد من تداعيات*** **تزايد هذه الظاهرة خاصة تأثيراتها على العمالة الوطنية ومعدلات البطالة.**

## مشكلة البحث :-

**تكمن مشكلة البحث في تزايد معدلات البطالة في العراق الناشئة من عدة اسباب منها زيادة حجم العمالة الاجنبية الوافدة الى المجتمع العراقي (ذكوراً واناثاً) للعمل في العراق ما يؤثر على قلة الفرص التي يمكن ان يحصل عليها العمال العراقيون نتيجة للظروف التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام 2003 ودخول العراق في دوامة العنف والتهجير القسري فضلاً عن قلة فرص العمل التي يمكن ان يحصل عليها خريجوا الجامعات العراقية والباحثين عن عمل والعاطلين مما سبب الى زيادة مشكلة البطالة والتي انعكست اثارها على مختلف جوانب الحياة اجتماعية واقتصادية وامنية وانعكاسها على المجتمع العراقي ، وتتمثل مشكلات البحث بالاتي:**

1. **ماهي الاسباب التي ادت الى انتشار الظاهرة استقدام العمالة الأجنبية في العراق.**
2. **ماهي الاثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي ولدتها ظاهرة استقدام العمالة الاجنبية الى العراق .**
3. **ماهي المعالجات التي من شأنها ان تقضي على الاسباب وتعالج الاثار.**

## فرضية البحث :-

تنطلق فرضية البحث من ان العراق لا يزال يمتلك مجموعة عوامل اقتصادية جاذبة للعمالة الوافدة على الرغم من كل الظروف غير الطبيعية التي يمر بها سواء الوضع الأمني او السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي، كما إن عملية التنمية الاقتصادية في العراق بعد 2003 فرضت الاستعانة بالعمالة الأجنبية لأغراض متعددة مما تشكل تحدياً إضافياً من تحديات سياسات التشغيل والاستخدام للقوى العاملة الوطنية في ظل ضبابية هذه الظاهرة وعدم وضوحها.

## الهدف من البحث : -

دراسة الاسباب التي دفعت العراق الى الاستعانة بالعمالة الاجنبية في مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لتحل محل العمالة العراقية اضافة الى التعرف على اهم الاثار السلبية والايجابية التي قد تتركها على الفرد والاسرة والمجتمع في العراق وتأثيرها على الاهداف التنموية الوطنية .

- **العمالة الوافدة في العراق( مفهومها -انواعها- مخاطرها -اسبابها)**
- **العمالة الوافدة:** تشمل الأفراد الذين يدخلون العراق ذكوراً كانوا أو إناثاً بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقائهم فيه مشروعا أو غير مشروع وفقا لقانون الإقامة او هم الأشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت ادارته وإشرافه وان كانوا بعيدين عن نظرة مقابل اجر.

- **انواع العمالة في العراق**: ان تحليل عوامل الجذب والدفع الاقتصادية المتوفرة في البيئة الاقتصادية للعراق بالنسبة للعمالة الوافدة الى العراق والتي عن طريقها يمكن تحليل واقع هذه العمالة وما يترتب على تواجدها في سوق العمل العراقي من منافع وكلف، مما ينبغي توافر جملة من البيانات التي تخص اعدادهم والتركيب النوعي من حيث الجنس والتصنيف النوعي والتي تتمثل بـ:-

1. **العمالة الماهرة:** وهي العمالة ذات التخصصات التي تفيد عدد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصحة والبناء والتشييد ...الخ

- **العمالة غير الماهرة :** مثل عمال الخدمات الذين ينتشرون في المطاعم والفنادق والمحال والبيوت .

- عدم وجود بيانات تفصيلية لهذه الشريحة من القوى العاملة في الوقت التي تسعى السياسة الاقتصادية في العراق ومن خلال خطط التنمية الاقتصادية الى الاستعانة بالشركات الاجنبية سواء كان في القطاع العام او القطاع الخاص لدفع عملية التنمية الاقتصادية في مشاريع البنية التحتية او المشاريع الانتاجية يعد من الامور ذات الانعكاسات السلبية على القوى العاملة الوطنية.

# مخاطر العمالة الوافدة الى العراق

ان خطورة هذا الموضوع تكمن في ان ضخ مزيد من العاملين الاجانب في السوق العراقية في ظل وجود اعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل يمكن ان يزيد من معدلات البطالة ويدفع الشباب الى الهجرة او الانحراف والجنوح لممارسة الجريمة ، خاصة وان جرائم الخطف والمساومة اصبحت منتشرة بشكل واسع في السنوات الاخيرة ، وان ما يحدث من استمرار تدفق العمالة لاسيما من البنغاليين الى السوق العراقية وهم غالبا ما يعملون في مجالات يأنف منها الكثير من العراقيين او لم يعتادوا على ممارستها ويتقاضون اجورا لا يقبل بها العمال المحليون، لكن كثيرا من اصحاب العمل يضطرون الى الاستعانة بالعمال الاجانب للميزات التي يتمتعون بها ومنها الالتزام وعدم التمرد على قوانين العمل او المطالبة بأجور مرتفعة.

ومن هنا تبرز ظاهرة العمالة الوافدة في العراق جملة من المشاكل ، اذ ان خطورة هذه الظاهرة في دخول العمال الاجانب من شأنه ان يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية على المدى البعيد. وهنا سنوضح المخاطر الاقتصادية والاجتماعية كالاتي:

## اولا : المخاطر الاجتماعية

- فهناك العديد من المشاكل الاجتماعية الكثيرة والمتنوعة ترافق العمالة الوافدة وتؤثر على المجتمع العراقي وتماسكه ، إذ نلاحظ أن الكثير منها تختلف وتتمايز بعاداتها وتقاليدها ودياناتها وثقافتها ، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم معدلات الجريمة ، ونشر الفساد والتحلل الأخلاقي وما تقوم به عصابات من العمال بارتكاب جرائم كالسرقة والتزوير وترويج المخدرات والمسكرات والصور والأفلام غير اللائقة والتسول وعصابات تهريب البشر، فضلا عن أن هناك جرائم على درجة كبيرة من الخطورة كجرائم تمرير المكالمات الدولية وجريمة التجسس .

## ثانيا: المخاطر الاقتصادية

**المخاطر الاقتصادية كبيرة مما يؤدي الى التأثير على امن واقتصاد العراق ، ومن اهم المخاطر هي**

1. **تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة في سوق العمل مما يؤدي الى عدم تحقيق الامن الوظيفي وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع معدلات الجريمة ، وبذلك فان التدفق المتزايد للعمالة الوافدة الى العراق والاعتماد عليها يعد منافسا كبيرا للعمالة الوطنية العراقية مما يترتب عليها زيادة معدلات البطالة.**

2. **زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة الى بلدانها ، اذ تشكل هذه التحويلات استنزافا لموارد العراق وتسرب مخزونا كبيرا من العملات الاجنبية الصعبة الى خارج البلاد**

3. **اعاقة برامج التنمية البشرية وذلك بسبب تزايد اعداد العمالة الوافدة واغراق اسواق العراق بهذه العمالة بأجور منخفضة، ونلاحظ ان هذا الامر يعيق تشغيل المواطنين العراقيين وتأهيلهم لسد احتياجات السوق العراقي من العمالة لوجود عمالة وافدة ومدربة وجاهزة وبأجور منخفضة في نفس الوقت ومن ثم حرمانهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم**

4. **زيادة الضغط على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة النفقات، اذ نلاحظ ان العمالة الوافدة تحصل على خدمات التعليم والصحة فضلا عن استخدام المرافق العامة والحصول عليها كما يحصل عليها المواطن دون مقابل او مقابل رمزي مما يسهم في رفع معدلات الانفاق الحكومي لدعم تلك الخدمات والسلع وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة.**

# اسباب الاستعانة بالعمالة الوافدة الى العراق

من ابرز الاسباب التي دعت العراق بمؤسساته الحكومية والأهلية الى الاستغناء عن الايدي العاملة العراقية واستخدام الايدي العاملة الاجنبية وهي كالاتي:-

**1- انخفاض اجور العمالة الاجنبية :يعد تدني اجور العاملين الوافدين الى العراق من اهم اسباب استقدامهم فضلا عن سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة .لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل فيه لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات فلو كانت اجورهم عالية لتردد الكثير في استقدامهم وبخاصة في المهن التي يمكن ان نطلق عليها الكمالية مثل الخدم والسائقين والمربيات واقتصار الاستقدام على المهن والحرف الدقيقة التي يحتاجها البلد ولا يوجد من يشغلها .**

**2-ضعف مهارة العمالة المحلية : ان عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني واندفاعهم الي الدراسة الاكاديمية طلبا للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية من اهم اسباب الاعتماد على العمالة الاجنبية فالشاب العراقي لا يتقبل أي عمل يعرض عليه . وهذا شجع على استيراد العمالة الاجنبية بشخصيته الاتكالية وعدم تقديره وادراكه للعمل. فالشباب ينظرون نظرة دونية لبعض الاعمال التي تمارسها العمالة الاجنبية الوافدة ويرفضون الالتحاق بالمهن والإعمال اليدوية التي تتطلب مجهودا جسمانيا ويفضلون البحث عن وظيفة حكومية حتي وان اتت بعد فترة قد تطول فلو كان التعليم التقني والتدريب المهني قادر على توفير الكفاءات البشرية المهنية والتقنية اللازمة بأعداد جيدة لخطط التنمية في البلاد لما كان هناك حاجة لاستقدام اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية . لكن المشكلة تكمن في عزوف الشباب الطموح عن الالتحاق بالكليات والمعاهد التقنية و المهنية .**

**3- ارتفاع مستوى دخل الفرد :** اصبح متوسط دخل الفرد العراقي واحدا من اعلى متوسطات الدخول في العالم ، لقد صاحب ارتفاع الدخول هذه تغييرا كبيرا في العادات الاستهلاكية المعيشية وأصبحت العائلة تستعين بخادمة اجنبية لتحل محل ربة البيت في تربية الاطفال وتدبير شؤون المنزل .

**4. خروج المراة للعمل او الدارسة :** بعد عام 2003 اصبحت المرأة اكثر طموحا من ذي قبل فقد زادت رغبتها في تطوير نفسها فخرجت الى العمل او لإكمال دراستها الاولية او العليا او للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية عبر منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات ، كل هذا ادى الى الاعتماد المتزايد على الخدم والمربيات.

**5. التقليد والمحاكاة :** ان ارتفاع المستوى المعاشي للأسرة العراقية وتحول اهتمامها من الاحتياجات الاساسية الى الاحتياجات الكمالية كل هذا ادى بها الى محاولة تقليد ومحاكاة الاخرين في دول الجوار وخاصة الدول الخليجية في اعتمادها على الخدم متناسيا الاثار السلبية التي تلحق بالاسرة جراء الاعتماد على الخدم .

# ثانيا: مؤشرات العمالة الاجنبية وفق مسح سوق العمل في العراق لسنة 2021

**الشكل رقم (1) نسبة العاملين العراقيين والاجانب في العراق لسنة 2021**

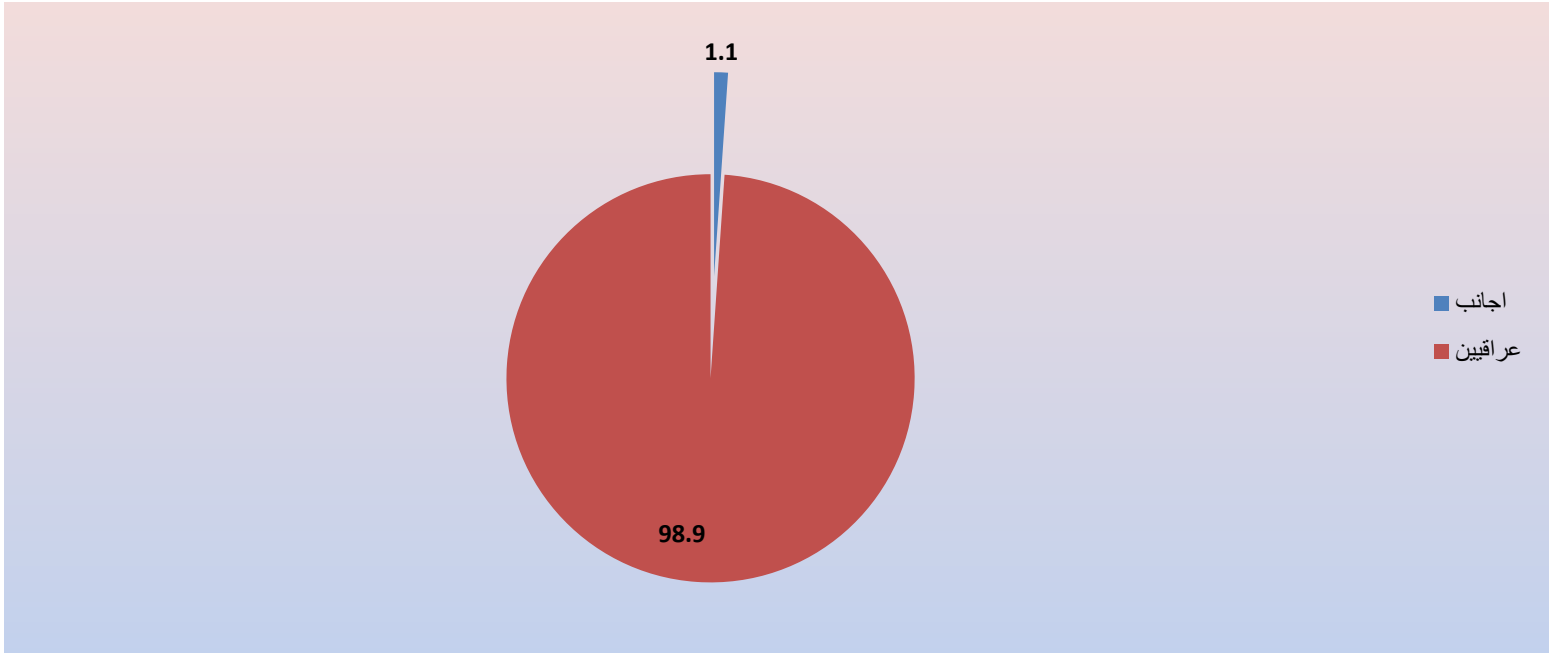


**المصدر : من عمل الباحثتين بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة 2021.**

**الشكل رقم (٢) التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية في العراق حسب الانشطة الاقتصادية لسنة ٢٠٢١**

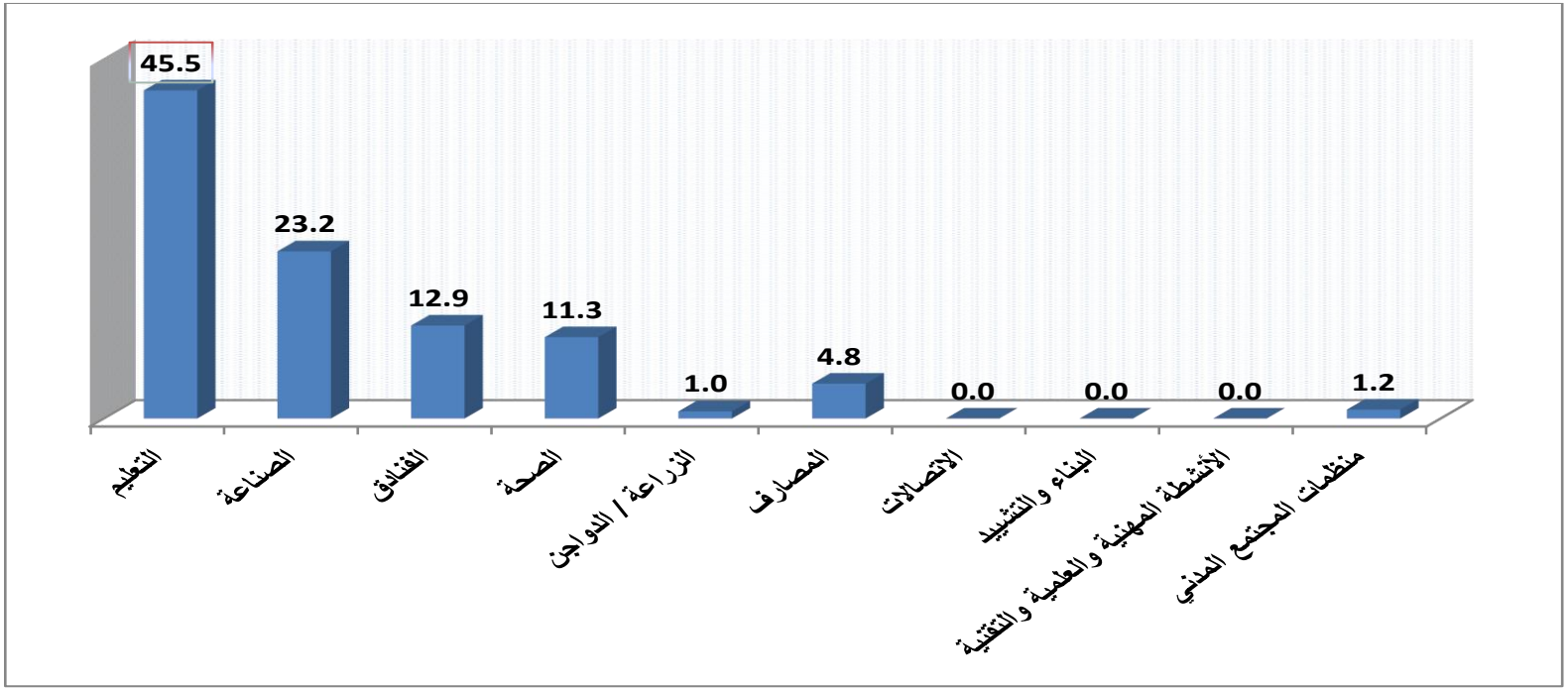


**المصدر : من عمل الباحثتين بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة ٢٠٢١.**

الشكل رقم (٣) التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية في العراق حسب مستوى المهارة لسنة ٢٠٢١

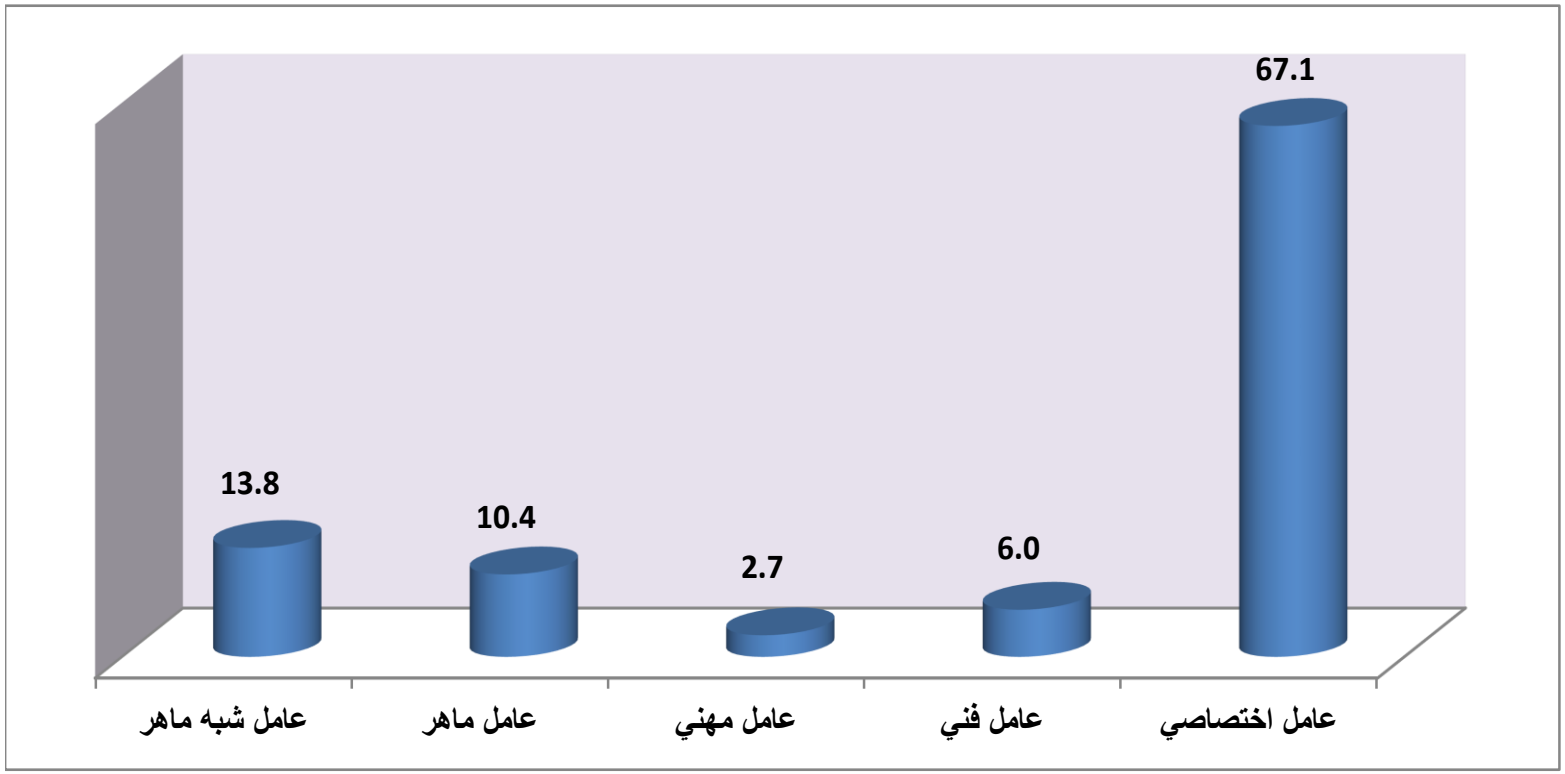


المصدر : من عمل الباحثتين بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة ٢٠٢١.

**الشكل رقم (٤) التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية حسب المحافظات في العراق لسنة ٢٠٢١**

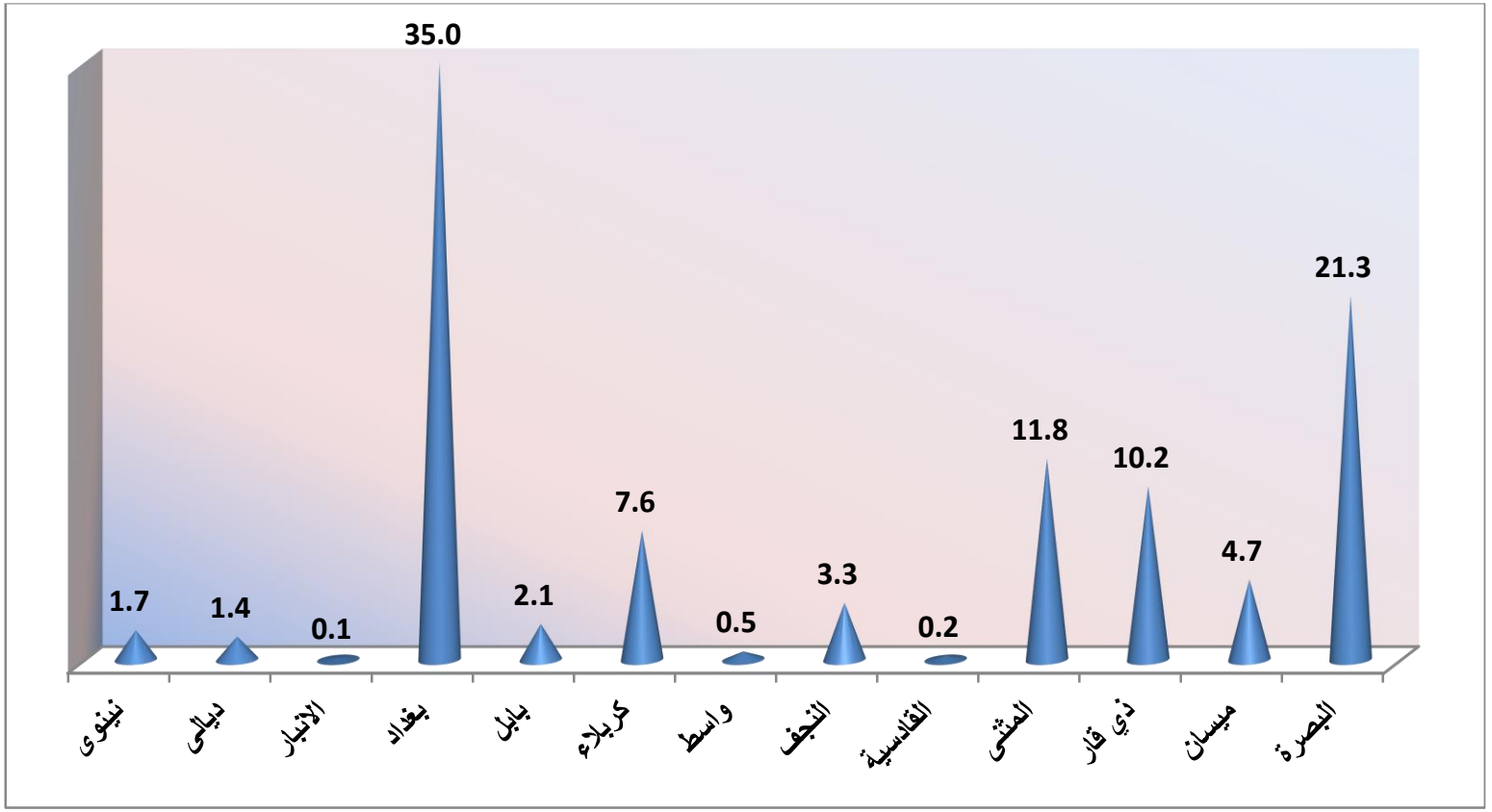


**المصدر: من عمل الباحثتين بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة٢٠٢١.**

**الشكل رقم (٥) التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية حسب البيئة في العراق لسنة ٢٠٢١**

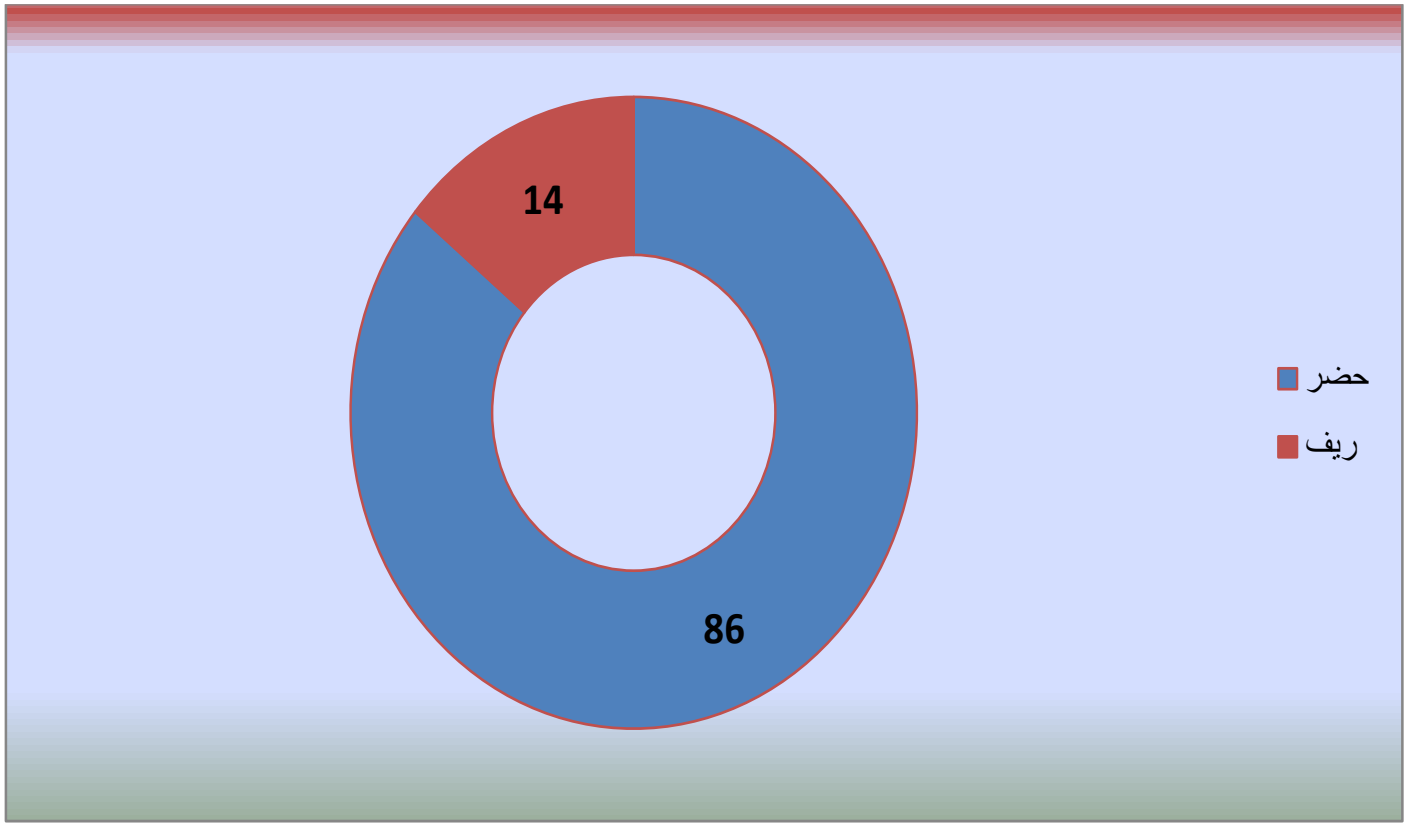


**المصدر : من عمل الباحثتين بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة ٢٠٢١.**

## الشكل رقم (٦) التوزيع النسبي للعمالة الاجنبية حسب الجنسية في العراق لسنة ٢٠٢١

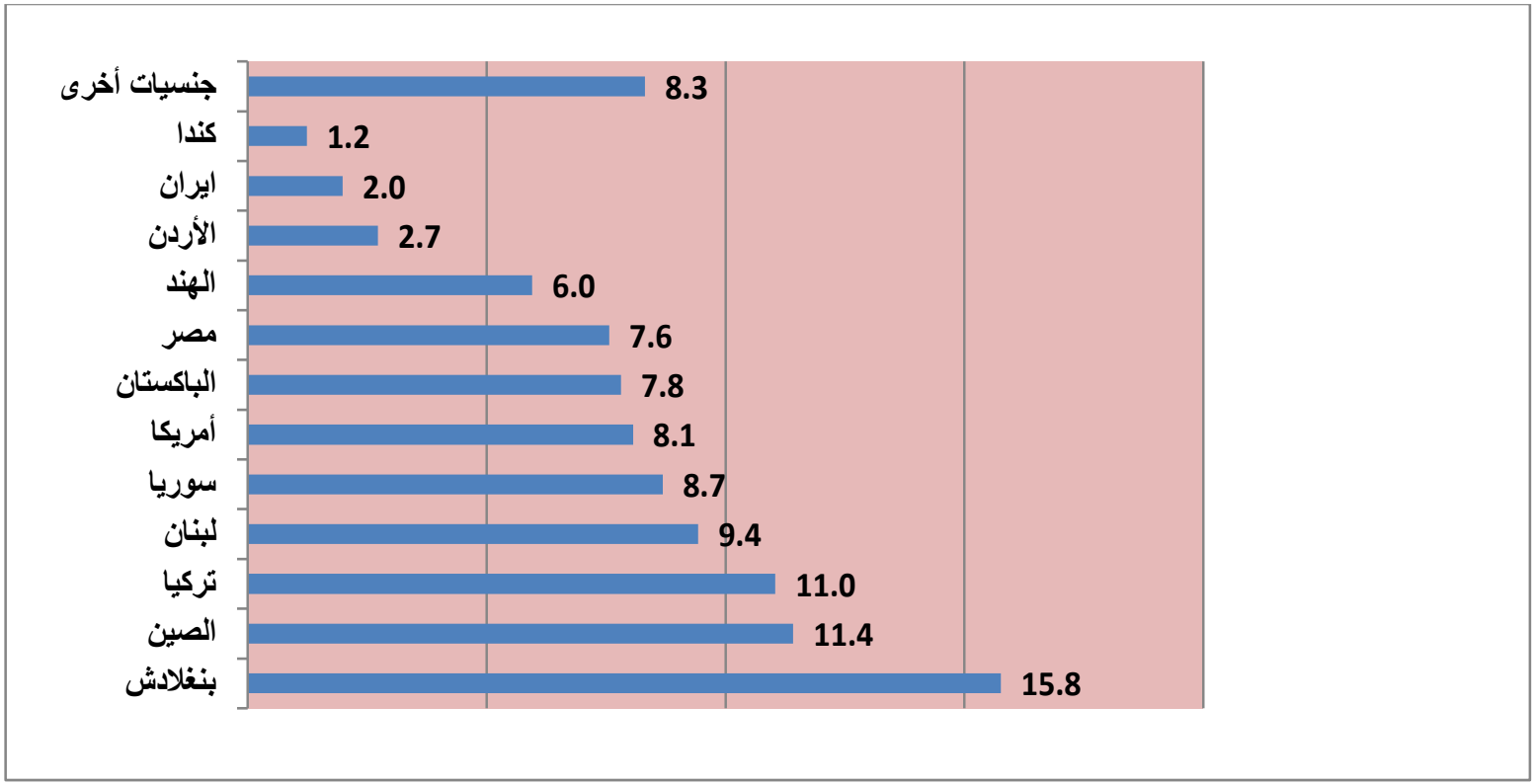


المصدر : من عمل الباحثتين بالاستناد الى مسح سوق العمل في العراق لسنة ٢٠٢١.

## التحديات والاجراءات الوقائية والعلاجية في العراق للحد من تدفق العمالة الاجنبية

**اولا :تحديات العمالة الاجنبية في العراق**

1- **العمالة الاجنبية خارج القانون** : استقدام العمال الأجانب وتهريبهم إلى محافظات عراقية، ظاهرة تجري ترتيب تفاصيلها بنحوٍ مخالفٍ لقانوني "العمل" و"الإقامة" العراقي وما حدد فيهما من اشتراطات تتعلق بصلاحية سمة الدخول والرسوم والخلو من الأمراض، ووجود حاجة لخدماتهم تلك هي تجارة مربحة لأفراد أسسوا مكاتب لتوفير العمالة عبر واجهات لشركات سياحة أجنبية ومحلية غير مرخصة، تساعدها شبكة من السماسرة موزعين في عموم البلاد. وفقاً لوزارة الداخلية العراقية، توجد في بغداد وباقي المحافظات العراقية مئات المكاتب التي تقوم بتوريد العمالة الأجنبية بنحو غير مشروع.

2- **احصائيات غير دقيقة** : غياب شبه تام لإحصائيات العاملين الأجانب في العراق.

**3-رخص أجور العامل الأجنبي**

قلة الأجور أكثر ما يشجع أصحاب الورش والمصانع والمحال التجارية وحتى المؤسسات الصحية التي تعود للقطاعين العام والخاص على تشغيل العمال الاجانب التي تدفعها لهم، فلا حدود قانونية لهذه الأجور، مع ضمان استمرارهم بالعمل لساعات اضافية دون تذمر.

## ثانياً: الاجراءات الوقائية والعلاجية للحد من تدفق العمالة الاجنبية

### أ- الاجراءات الوقائية

**1- .يقع على عاتق الجهات المختصة من وزارة الداخلية ووزارة العمل فضلاً عن الجهات المعنية بالاستقدام من مؤسسات ومكاتب وشركات ووكالات ضرورة وضع الحلول الناجعة للتخلص مما يمكن إن يتعرض له الأمن الوطني من خطر .**

**2. رفع تكاليف الاستعانة بخدمات العمالة الوافدة والاستقدام بشكل تدريجي عن طريق النص في التشريع على زيادة رسوم الاستقدام، أو التأشيرات أو رخص العمل أو تجديدها .**

**3- تطبيق سياسة فرض رسوم وسياسة الحد الأدنى للأجر، مما يعني تكاليف إضافية يتحملها صاحب العمل وبالتالي تتساوى تكاليف العمالة الوافدة إلى حد ما مع تكاليف العمالة الوطنية العراقية .**

**4-لابد للدولة من العمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستعانة بالعمالة الوطنية العراقية، من خلال المكافأت والحوافز فضلاً عن الإعانات الحكومية للشركات والمؤسسات الخاصة التي تعمل على تدريب العمالة االعراقية، وبذلك يتطلب من الجهات المختصة تبني مبدأ الوقاية من المخاطر بدلاً من انتظارها .**

**5. يمكن الحد من العمالة الوافدة وذلك برفع تكلفة المعيشة للعمالة الوافدة في العراق ويمكن استخدام هذه الوسيلة للحد من الاستخدام الكبير لها، وكما ذكرنا سابقا بأن الدولة تتحمل تكاليف يمكن أن يكون صاحب العمل معفي منها مثل تكاليف الكهرباء والماء والأمن وغيرها من الخدمات المشابهة لها، وتتحمل هذه التكاليف على شكل ضرائب ورسوم بناء على عدد العاملين لديه الأمر الذي يؤدي به إلى التفكير في اتخاذ تدابير يخفف بها من تكلفته أو يحملها للمستخدمين المستفيدين من خدماته إي باقي أفراد المجتمع .**

**6. لتنظيم استقدام العمالة الوافدة والحد من مخاطرها لابد من وضع إستراتيجية واضحة للعمل في القطاع الخاص لتشغيل نسبة معينة من مواطني الدولة مع مراعاة تحسين أجورهم مقارنة بنظرائهم من العمالة الوافدة .**

**7. توطين الوظائف وتفضيل العمالة العراقية ، ويقصد بتوطين التوظيف أو إحلال الموظف المواطن مكان الموظف الوافد ، والتوطين هو تأهيل المواطن للقيام بمهام وظيفية معينة كانت مستندة أعمالها إلى كفاءات غير وطنية ، بشرط أن تكتمل جميع العناصر لأداء العمل في المواطن**

## ب-الاجراءات العلاجية:-

1. ان توفير خدمة نوعية وتحسين إنتاجية العمل ورفع مستوى خطط التنمية من جهة، والحد من استقدام العمالة الوافدة أو تلافي مخاطرها من جهة أخرى، لابد لتحقيقه من اتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على الأمن الوطني ، ومن هذه الاجراءات [1]:

- لابد أن تتوافر في العامل العراقي المهارة والكفاءة والقدرة على أداء العمل وهذه المهارة لا تتوافر إلا بزيادة مقدرات العامل العراقي، وذلك عن طريق التدريب والتأهيل بإنشاء المراكز المهنية والمعاهد الفنية والتقنية ومؤسسات التدريب .

- أن المشرع العراقي أعتمد على أسلوب العقاب المالي بالإضافة إلى العقوبات السالبة للحرية ،وفعل حسناً وذلك لخطورة الوضع، فضلاً عن هذه العقوبات، فمن الأجدر بالمشرع العراقي النص على سحب رخصة العمل بأثر رجعي تطبيقاً لنظرية سحب القرارات الإدارية لصدورها بناء على المعلومات والمستندات غير الصحيحة التي تقدم بها العامل للحصول على الترخيص، كما يمكن تعليق الرخصة لحين البت في الأمر في حالة مخالفة القواعد المنصوص عليها قانوناً.

# الاستنتاجات والتوصيات

## اولا: الاستنتاجات

1. احتلت العمالة الوافدة أغلبية فرص العمل المتوافرة في العراق خاصة بعد الانفتاح الذي شهده بعد سنة ٢٠٠٣ واستعانة أصحاب العمل بهم بشكل كبير لقدراتهم ومهاراتهم العالية فضلاً عن انخفاض أو رخص أجورهم .

2. أن تدفق العمالة الوافدة وبأعداد كبيرة وغير مخطط لها تؤدي إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى تحمل ميزانية الدولة أعباء كبيرة، فضلاً عن ذلك أن وجود العمالة الوافدة وزيادتها عن الاحتياج الفعلي، هو سبب من أسباب توجه بعض تلك العمالة التي قدمت للعمل لأغراض أخرى وهو تحصيل المال عن طريق الجريمة والإخلال بالأمن.

3. يعد أمن وسلامة الدولة مقصد من أهم المقاصد التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وأن وجود العمالة الوافدة وخاصة الخطرة منها على الأمن المجتمعي والاقتصادي تؤدي إلى منافسة العمالة الوطنية وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد نسبة الجريمة والتي تسعى الدول جاهدة إلى التخلص منها .

4. أن التحويلات النقدية للعمالة الوافدة تحتل نسبة كبيرة من العملات الصعبة والتي تشكل خطراً اقتصادياً كبيراً على الاقتصاد العراقي الوطني لما تؤدي تلك التحويلات من هروب العملة الصعبة واستنزاف الموارد المالية لتصب في اقتصاديات دول أخرى .

5- الغالبية العظمى من العمالة الاجنبية يحملون الجنسية البنغلادشية ،وهناك نسبة كبيرة من العمالة الاجنبية يعملون في نشاط التعليم ومن ذوي الاختصاص كما بلغت اعلى نسبة للعمالة الاجنبية في العراق في محافظة بغداد واعلى نسبة للعمالة الاجنبية كانت في الحضر .

6-عدم توفر بيانات دقيقة وكاملة عن العمالة الوافدة وخصوصاً البيانات المتعلقة بالتحويلات النقدية الى الخارج فضلاً عن قلة البحوث والدراسات التي تتناول موضوع العمالة الاجنبية ، اضافة الى ان المنظمات الدولية المعنية بموضوع العمل والعمالة لم تتطرق في تقاريرها الى هذا الموضوع.

7- لم تظهر نتائج مسح القوى العاملة والذي نُفِذَ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء بيانات حقيقية وواقعية عن العمالة الاجنبية في العراق كون مسح القوى العاملة لم يكن مسحا أسريا شاملا وان هناك عمال غير مسجلين رسميا يعيشون في مخيمات اللاجئين ومواقع البناء والمتاجر واماكن سكن غير نظامية، ولم تكن هناك استجابة شاملة للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة في مسح سوق العمل في القطاع الخاص الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء ما يعني ان اعداد العاملين الاجانب وفق نتائج المسح غير دقيقة على الرغم ان هناك اعداد كثيرة من العاملين الاجانب دخلوا بصفة غير نظامية ويعملون في القطاع الخاص.

8-تمثل الرقابة على العمالة الوافدة واستقدامها وأماكن تواجدها أهمية كبرى تتجسد في ضمان عدم وجود عمالة مخالفة للقوانين وشروط الاستقدام، الأمر الذي يستدعي إناطة مهمة الرقابة بجهة على مستوىٍ عالٍ من الكفاءة .

# ثانيا: توصل البحث الى عدد من التوصيات

1. أن تحقيق الأمن والاستقرار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المجتمعية ، إذ كلما تحقق الأمن ارتفعت مؤشرات التنمية، لذلك ينبغي على الجهات المختصة وضع الخطط العملية لتنمية مهارات الموارد البشرية الوطنية، وإيجاد طاقات بشرية وطنية مدربة ومؤهلة بأعداد كافية عن طريق رأس المال البشري لمواجهة احتياجات العراق القائمة والمستقبلية .

2. ندعو الجهات المختصة بالتشغيل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بضرورة تشكيل لجان تعمل على تطبيق سياسات التوطين وذلك بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، شرط أن تكون هذه العمالة مدربة ومؤهلة للعمل، وأن تضع ضوابط معينة لتشغيلها وتقييمها ومحاسبتها وليست فقط مسألة تفضيل للعمالة الوطنية، للحد من مستوى الجريمة وتحقيق الأمن الوطني. فضلاً عن العمل قدر الإمكان على تعريب العمالة الوافدة بالاعتماد بشكل أكبر على العمالة الوافدة العربية .

3. ضرورة الاستفادة من الخبرات الاجنبية ويجب زيادة نسبة العمال والموظفين الاجانب للمساعدة على ارساء قواعد العمل الرصينة وترسيخ افكار ومكتسبات العمال الاجانب في بلدان اخرى وصبها بسرعة في العراق بسبب عملهم ونقل خبراتهم للعامل المحلي للمساعدة في زيادة قوة سوق العمل وايضا لتوفير فرص عمل أكبر، والاحتكاك والتعليم الضروري للعامل المحلي وللمنافسة الضرورية في سبيل الارتقاء بواقع سوق العمل في البلد.

4. أن يكون الطلب على العمالة الوافدة كمكمل للعمالة الوطنية وتركيز الاستقدام على العمالة المؤهلة الماهرة وبشروط محددة كضرورة للتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة من خلال ترشيد استقدام العمالة الوافدة بلوائح وقوانين موضوعية، ورفع رسوم وتكاليف استقدامها، وهذا الأمر يتطلب توفير الكوادر العراقية المدربة والمؤهلة عن طريق إنشاء المشاريع الإنتاجية والاقتصادية التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى توظيف أكبر قدر من الموارد البشرية الوطنية فضلاً عن تشجيع العمل بالقطاع الخاص، ووضع نظام شامل ومتناسق للعمل على استيعاب أعداد محددة من المواطنين العراقيين للعمل في القطاع العام وإرشاد الباقي إلى القطاع الخاص .

5. السيطرة على كافة الحدود لمنع دخول الاشخاص الاجانب بصفة غير قانونية ،ومتابعة الداخلين الى البلد لأغراض السياحة ومنعهم من البقاء على الاراضي العراقية بعد انتهاء فترة اقامتهم فضلا عن ضرورة انشاء قاعدة بيانات رصينة عن العمالة الاجنبية والتي ستسهم في رسم السياسات الخاصة بسوق العمل العراقي .

**6-وضع خطة استراتيجية أمنية واقتصادية لتأسيس نظام رقابي متكامل يرفع من مستوى الأجهزة الأمنية المختصة بمراقبة العمالة الوافدة إلى العراق وخاصة إدارة الجوازات وذلك بالاستعانة بالخبراء في المجال الأمني والاستراتيجي ،فضلاً عن تفعيل دور الجهات الإدارية المختصة في مجال الضبط الإداري للتخلص من العمالة السائبة أو المخالفة للقوانين والأنظمة المنظمة لاستقدامها، وضرورة العمل المشترك باتجاه ترحيل تلك العمالة فضلاً عن تطبيق نظام البصمة الالكترونية للقضاء على ظاهرة عودة العمالة بجوازات سفر جديدة ، كما نقترح حصول العامل الوافد على إجازة من صاحب العمل .**

**7- الحث على إصدار تشريع لتنظيم وتقنين العمالة الوافدة يفصل فيه كل الأمور التنظيمية والجزائية والاستنارة بذلك بآراء الخبراء والمختصين على الصعيدين العلمي والأكاديمي .**

**8-على رجال الأمن والجهات المعنية بإجراء جولات ميدانية تفتيشية لأماكن العمل المتوافرة فيها العمالة، لكشف المخالفين والقضاء قدر الإمكان على بذور الجريمة .**

**9-ندعو المؤسسات الحكومية المعنية العمل على ترحيل المخالفين من العمالة الوافدة فوراً بعد أن تثبت إدانتهم وتطبيق العقوبات المقررةً قانونا، ووضعهم على قائمة المحظورين من الدخول إلى جمهورية العراق فضلاً عن سحب رخصهم ، وبالتالي الحد من الخطورة الأمنية .**

**10-على الجهات المختصة والمسؤولة عن الاستقدام استقطاب العمالة الماهرة ذات الخبرة النوعية فضلاً عن المحددات التي تم الاشارة اليها .**

**11-ضرورة توفير البيانات حول التحويلات النقدية الى الخارج من قبل الوزارات المعينة من اجل معرفه حجم العملة الاجنبية التي يتم تصديرها الى الخارج ومدى تأثير العمالة الاجنبية على الاقتصاد الوطني.**

# شكرا لحسن الاصغاء